Naciones Unidas A/HRC/34/G/9

Asamblea General

Distr. general
30 de marzo de 2017
Español
Original: inglés

Consejo de Derechos Humanos
34º período de sesiones
27 de febrero a 24 de marzo de 2017
Tema 4 de la agenda
Situaciones de derechos humanos que requieren la atención del Consejo

Nota verbal de fecha 10 de marzo de 2017 dirigida a la Secretaría del Consejo de Derechos Humanos por la Misión Permanente de la República Árabe Siria ante la Oficina de las Naciones Unidas y otras organizaciones internacionales en Ginebra

La Misión Permanente de la República Árabe Siria ante la Oficina de las Naciones Unidas y otras organizaciones internacionales en Ginebra saluda atentamente a la Secretaría del Consejo de Derechos Humanos y tiene el honor de adjuntar a la presente una carta de fecha 10 de marzo de 2017 dirigida al Presidente del Consejo de Derechos Humanos por el Representante Permanente de la República Árabe Siria (véase el anexo). La Misión Permanente solicita a la Secretaría que haga distribuir la presente nota verbal y su anexo* como documento del 34º período de sesiones del Consejo en relación con el tema 4 de la agenda.

* Se reproduce como se recibió, en el idioma en que se presentó únicamente.

GE.17-05108 (S) 110417 120417

1705108

Se ruega reciclar

مرفق

مذكرة شفوية مؤرخة 10 مارس 2017 من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا موجهة إلى الأمانة العامة لمجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة في 10 آذار 2017، موجهة من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أكتب إليكم بناء على تعليمات من حكومتي حول حملات التشهير المعادية للجمهورية العربية السورية التي تستمر بريطانيا وشركاءها في ترويجها وفرضها على أعمال مجلس حقوق الإنسان. ففي الوقت الذي تتواصل فيه الجهود الرامية لتثبيت اتفاق وقف العمليات القتالية خلال اجتماعات أستانا، وتنطلق اجتماعات جنيف سعياً للوصول إلى حل سياسي يقوم على الحوار السوري السوري بقيادة سورية ودون تدخل خارجي، ويكفل الحفاظ على السيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، تستمر بريطانيا بممارسة التضليل السياسي والإعلامي داخل مجلس حقوق الإنسان، بالتعاون مع حفنة من الدول المتورطة في شن الحرب على سوريا، سعياً لتقويض الجهود الرامية لتحقيق الحل السلمي للأزمة وتثبيت وقف العمليات القتالية. خلافاً لمزاعمها دعمها للحل السلمي في سوريا، حولت الدول المذكورة، بالتعاون مع بعض مسؤولي الأمم المتحدة، قضايا حقوق الإنسان النبيلة وآليات مجلس حقوق الإنسان إلى مطية لتحقيق أجنداتها المناقضة للحل السياسي. لقد تجاوز الهوس بحملات التشهير والتشويه الذي يستهدف الحكومة السورية حدود المنطق والعقلانية إلى درجة جعل قاعة مجلس حقوق الإنسان مسرحاً لتمثيليات من قبيل الحلقة النقاشية حول حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية التي تم فرضها على جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان بشكل أحادي وانتقائي، بمشاركة متحدثين رئيسيين يتبنون مواقف سياسية مسبقة مناهضة ومعادية للحكومة السورية، وبينهم أفراد يتم تقديمهم بصفتهم ناشطين وضحايا مزعومين رغم كونهم في الواقع أفراداً ينتمون إلى هياكل سياسية أنشأتها ومولتها وتديرها بريطانيا وحلفاءها في تركيا وقطر والسعودية بدعم أمريكي – فرنسي – بريطاني.

إن هذا السلوك المشين الذي تقوده بريطانيا بات سبباً في الإساءة لمصداقية المجلس ولكامل منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة نتيجة التسييس الفاضح الذي تتم ممارسته والمعايير المزدوجة المطبقة في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول، ومنها انتهاكات ترتكبها دول إقليمية حليفة لبريطانيا تمارس أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان داخل حدودها وتحرم مواطنيها من أبسط حقوقهم الأساسية، فيما ترتكب الجرائم خارج حدودها عبر دعمها وتمويلها للإرهاب على امتداد المنطقة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وعبر ممارستها العدوان وارتكابها للمجازر ضد مدنيين أبرياء خارج حدودها في انتهاك للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني، كما هو حال حلفاء بريطانيا من الأنظمة الحاكمة في كل من السعودية وتركيا وقطر وإسرائيل. ومن المثير للاستهجان أن الأطراف المذكورة، المتورطة منذ أكثر من ستة أعوام بدعم الإرهاب وفي استخدامه أداة في الحرب على

سوريا وعلى حكومتها الشرعية المنتخبة، تمارس حملات الدعاية والتضليل داخل هذه القاعة وخارجها، من خلال الترويج لاتهامات ملفقة، يتم تقديمها بالتعاون مع منظمات غير حكومية، تبنى على روايات وقصص خيالية لبناء قضية ضد الدولة السورية داخل مجلس حقوق الإنسان، في الوقت الذي تتجاهل فيه بشكل كامل الإرهاب الذي يرتكب الجرائم والمجازر والفظائع ضد المواطنين السوريين وضد البنية التحتية والاقتصادية، ويسرق ويدمر الصناعة والزراعة والموارد الطبيعية فيها منذ ست سنوات حتى الآن، ودونما ذكر للانعكاسات السلبية على الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين وعلى إمكانية توفير احتياجاتهم الأساسية، وفي مقدمتها الغذاء والدواء والرعاية الصحية، نتيجة الإجراءات الأحادية القسرية التي تفرضها هذه الدول، في الوقت الذي تتباكى فيه على معاناة المواطن السوري وحقوقه الأساسية.

لقد حولت حملات التضليل التي تقودها بريطانيا مجلس حقوق الإنسان إلى منبر للدعاية والتشهير بدلاً من اعتماده منبراً للحوار والتعاون الدولي حول حقوق الإنسان بشكل محايد دون انتقائية أو تسييس. وبريطانيا مستمرة في حملاتها رغم ما تكشَّف في الآونة الأخيرة من حقائق كثيرة حول أهداف وتوقيت التقارير المزيفة التي يتم فبركتها وترويجها لاستهداف الحكومة السورية[1]، ومنها ما كشفته تقارير إعلامية حول تمويل الحكومة البريطانية لشركات متخصصة تم تكليفها بإعداد وتسويق فيديوهات لاستخدامها في اتهام الحكومة السورية بارتكاب جرائم حرب[2]، وما تكشف حول ما يسمى بتقرير قيصر الذي تمت فبركته في بريطانيا بتمويل قطري[3] وتداوله بالتزامن مع انعقاد اجتماعات جنيف 2 في شهر كانون الثاني/يناير 2014، وكذلك تقرير منظمة العفو الدولية الأخير الذي تزامن أيضاً مع انطلاق اجتماعات جنيف 4 خلال شهر شباط/ فبراير 2017 وشابته كثير من السقطات القانونية التي تنم عن جهل بالإجراءات القانونية المتبعة في سوريا والتي كشفت الغايات السياسية التي يتوخاها.

ومن المستهجن أن يصل التلاعب بإجراءات المجلس حد استخدام لجنة التحقيق الدولية وتقاريرها كوسيلة إضافية في هذا السياق. إن إعلان اللجنة عزمها على عرض تقريرها حول حلب الذي أعدته استجابة للقرار دأ- 1/25، وهو قرار عكس انقساماً حاداً داخل المجلس واعتمد بالتصويت، على الحلقة النقاشية هو هرطقة إجرائية تعبر بجلاء عن مضمون ومنهجية هذا التقرير غير الحرفية وعن المقاربة السياسية التي يتبناها والتي يتم تقديمها بلبوس قانوني يفتقر للمعايير الموضوعية.

وبالمقابل لم يعد مستغرباً تجاهل لجنة التحقيق المطلق في تقاريرها للدور الهدام الذي لعبته أنظمة الدول التي ترعى وتمول المجموعات الإرهابية المسلحة الفاعلة في أحياء شرقي حلب وفي مقدمتها تركيا والسعودية وقطر والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. إن تجاهل سياسات تلك الدول المناقضة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني يمثل إخلالاً بالحياد الذي يجب أن تتمتع به لجنة التحقيق.

وفي هذا الإطار، فإننا وفي الوقت الذي سنقوم فيه بإبداء ملاحظاتنا حول التقرير المذكور خلال الجلسات الرسمية للمجلس، فإننا نود التأكيد بأن القرار الذي اتخذته الحكومة

[1] The media are misleading the public on Syria - The Boston Globe. Feb. 18, 2016.

[2] How Britain funds the 'propaganda war' in Syria - The Guardian. 3 May 2016.

[3] Syria 'smoking gun' report warrants a careful read - The Christian Science Monitor. Jan 21, 2014.

السورية لتحرير أحياء شرقي حلب كان انطلاقاً من التفكير بمستقبل سوريا على المدى البعيد، بعد أن باتت خطط تركيا، والأنظمة الحليفة لها، ونواياها واضحة تجاه تقسيم سوريا. كما جاء القرار بعد أن اتخذت الحكومة السورية عدة مبادرات، من جانب واحد، لإخلاء الجرحى والمرضى والفئات الهشة، وكذلك تأمين خروج المسلحين إلى الوجهة التي يختارونها، وتم إفشال هذه المبادرات. وبالتالي، كانت الأولوية هي للحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة أراضيها. وكانت نتائج هذا القرار واضحة عند إجلاء المواطنين السوريين الذين حاصرتهم الجماعات الإرهابية المسلحة لسنوات في أحياء شرقي حلب، هؤلاء المواطنين لم يتوانوا عن إظهار سعادتهم البالغة لتحررهم من هذا الإرهاب، الأمر الذي يؤكد أن ما قدمته الحكومة السورية لسكان حلب هو أمر يحفظ كرامتهم الإنسانية وينسجم مع مسؤولياتها النبيلة أمام شعبها. إذ أن البديل الوحيد كان إبقاء المدنيين الأبرياء محاصرين كدروع بشرية، يواجهون الخطر والخوف والجوع والمرض، في حين تحتجز الجماعات الإرهابية المسلحة الغذاء والدواء في مستودعاتها التي تم ضبطها بعد تحرير أحياء شرقي حلب، وهو الأمر الذي حرصت حكومة الجمهورية العربية السورية على تجاوزه في إطار تحملها لمسؤولياتها.

تجدد حكومة الجمهورية العربية السورية تأكيدها على أنها راعت منذ بداية الأزمة الراهنة مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في سياق حربها على الإرهاب، وهو الأمر الذي استمر خلال عملياتها الأخيرة في حلب إنطلاقاً من حرصها على حماية مواطنيها.

إن الجمهورية العربية السورية تعتبر، في ضوء المعطيات المتعلقة بتوقيت وشكل ومضمون الحلقة النقاشية حول الجمهورية العربية السورية والإنتقائية التي تحكمت بدعوة المتحدثين فيها، أن الهدف الأساسي منها هو ممارسة التشهير ومحاولة التشويش على الجهود الحالية الرامية إلى تحقيق الحل السلمي القائم على الحوار بين السوريين، وتثبيت اتفاق وقف العمليات القتالية وتوحيد الصفوف في مكافحة الإرهاب الذي يستهدف المواطنين السوريين وينتهك كافة حقوقهم الأساسية. وفي ضوء المخالفات القانونية والإجرائية التي أوردناها، فإن الجمهورية العربية السورية لن تشارك في هذه الجلسة التي ترسي سابقة جديدة في تسييس أعمال المجلس وفي تعامله مع الأوضاع في بلدان بعينها بطريقة تعكس إنتقائية ومعايير مزدوجة، وتسعى لاستغلال الجوانب القضائية في الحرب على الدولة السورية بعد أن أفشل الشعب السوري مخططات استخدام الإرهاب وسيلة لتقويض الدولة السورية.

وسأكون ممتناً لتوزيع هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق البند الرابع من جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

السفير حسام الدين آلا
المندوب الدائم